

دور منظمة الإنتربول في مكافحة الجريمة الدولية البيئية

The Role of INTERPOL in Combating International Environmental Crime

حدادشة رانية

جامعة باجي مختار عنابة

تاريخ الاستلام: 2023/02/02 ؛ تاريخ القبول : 2023/05/27 ؛ تاريخ النشر : 2023.../06/...30

ملخص:

تشكل الجريمة البيئية في وقتنا واحدة من أخطر الجرائم مقارنة مع باقس الجرائم التقليدية باعتبارها جريمة منظمة عبر الوطنية التي تستطيع أن تتجاوز حدود الدول التي ارتكبت فيها ، لهذا تدخل الإنتربول الدولي ، الذي وضع على عاتقه مكافحة هذه الجريمة وتعقب مجرميها خدمة للأجيال القادمة واستدامة لكوكبنا ، عن طريق وسائله الفنية و الميدانية المختلفة عملا بواسطة هيكله التنظيمي المساعد في أداء دوره بشكل مثالي في مجال البيئة .

كلمات مفتاحية: جريمة بيئية، مكافحة، إنتربول.

Abstract:

Environmental crime has become one of the most serious and dangerous forms of crime in our modern era, surpassing traditional crimes in its complexity and impact. It is considered a transnational organized crime capable of crossing the borders of the states where it is committed.

In response to this growing threat, INTERPOL has taken a proactive role in combating environmental crime and tracking its perpetrators, with the aim of protecting future generations and ensuring the sustainability of our planet. Through its diverse technical and operational tools, INTERPOL utilizes its organizational framework to perform its role effectively in the field of environmental protection.

Keywords Environmental Crime, INTERPOL, CITES

مقدمة

ترتبط رفاهية المجتمع البشري ارتباطا جوهريا بحالة أنظمتنا الطبيعية. إضافة للمخاطر العالمية التي يواجهها العالم اليوم من كوارث طبيعية مثل الاختلالات في النظام المناخي والعواصف، نجد الكوارث التي يتسبب فيها الإنسان والتي باتت تشكل مصدر قلق كبير مثل التلوث والاستغلال المفرط للأنواع. هذه المخاطر لديها القدرة على زعزعة استقرار كل من الاقتصادات والمجتمعات، وإثارة الصراعات الجيوسياسية، وتدمير الموارد الحيوية للأرض وسكانها، فبخلاف الاتجار غير المشروع بالمخدرات والسلع الأخرى غير المشروعة، تُعتبر الموارد الطبيعية محدودة ولا يمكن إنتاج المزيد منها في المختبرات، مما يفرض الحاجة الملحة إلى مكافحة الجريمة البيئية.

تطور مفهوم الجريمة البيئية مع تطور مفهوم البيئة من جهة، وتطور محل الجريمة الدولية من جهة أخرى، ففي حين كانت الجريمة البيئية في السبعينات والثمانينات تقتصر على التلويث المباشر لعناصر الطبيعة من ماء وتربة وهواء، تطور هذا المفهوم البسيط حاليا وتوسع فأصبحت الجريمة البيئية، مشكلة دولية خطيرة ومتنامية تأخذ أشكالا عديدة ومختلفة، حيث خرجت من نطاقها الداخلي إلى البعد الدولي، ما جعلها تكتسب صفة الدولية، وبالتالي أصبحت ترتبط ارتباطا وثيقا بباقي الجرائم الدولية الأخرى، كما أصبحت الجرائم البيئية رقما هاما في معدلات الكسب المالي السريع، وكذا التجارة غير المشروعة¹.

تتخذ الجرائم البيئية شكل التجارة غير المشروعة في الأنواع المحمية، تهريب المواد المستنفذة للأوزون، التجارة غير المشروعة في النفايات الخطرة، الصيد غير القانوني وغير المنظم وغير المبلغ عنه، القطع غير القانوني للأخشاب والاتجار بها.

تشكل الجريمة البيئية وصلاتها بأشكال أخرى من الجريمة، ولا سيما الجريمة المنظمة-تهديدا خطيرا للتنمية المستدامة والسلام والأمن. كما تقوض الجرائم البيئية الازدهار والأمن وحقوق الإنسان. غالبا ما تفشل مثل هذه الجرائم في إثارة الاستجابة المطلوبة من الحكومات ووكالات إنفاذ القانون، حيث ينظر إليها غالبا على أنها جرائم بلا ضحايا 'victimless' crimes. بالنسبة لمعظم البلدان، لا تعد مكافحة الجريمة البيئية أولوية في الوقت الحالي، وغالبا ما تظل هذه القضية مهمة وغير مفهومة جيدا، على الرغم من النطاق والعواقب الفعلية والمحتملة حيث احتلت الجريمة البيئية المرتبة الثالثة عالمية من حيث الأرباح المحققة بعد جرمي المخدرات والسلع المقلدة، وتقدر قيمة هذه الأرباح غير المشروع التي تدرها الجرائم البيئية سنويا بما بين 110 و 281 مليار دولار².

¹ -يوسف بوغال، المساءلة عن الجرائم البيئية في القانون الدولي، مذكرة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2013-2014، ص 35.

² <https://www.interpol.int/ar/1/1/2019/102>

أظهرت التحقيقات مستوى التنظيم المطلوب في مثل هذه الجرائم وصلاتها المتكررة مع الجرائم الخطرة الخرى مثل السرقة والاحتيال والفساد والاتجار بالمخدرات والبشر والتزوير والفساد وتهريب الأسلحة وغسيل الأموال. ولذلك فإن الجرائم البيئية تمثل شكلا مستجدا من أشكال الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تتطلب تحليلا جادا ومعمقا وإجراءات وقائية أفضل تنسيقا، واستجابات على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

في ظل تزايد صور المساس البيئي على المستوى العالمي مهما تعددت أغراضه، وحقيقة تأثر أمن الإنسان والدول بالمخاطر البيئية، فرض هذا الوضع على المجتمع الدولي بذل الجهود لمواجهتها نظرا لمساسها الخطير بالأمن الإنساني، وفي هذا الاطار تبذل مختلف المنظمات الدولية العالمية منها والاقليمية جهودا في مجال حماية البيئة، ونجد من ضمنها المنظمة الدولية للشرطة الجنائية "الإنتربول".

تتكون المنظمة الدولية للشرطة الجنائية من عدة دول، وتختص بمكافحة الإجرام الدولي في جميع صوره، وباعتبار أن الجريمة البيئية باتت تشكل أحد أخطر الجرائم الدولية، عمدت المنظمة إلى إدراج هذه الجرائم ضمن نطاق الجرائم المختصة بمكافحتها.

ويسهل الإنتربول التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون بين البلدان حتى في غياب العلاقات الدبلوماسية فيما بينها، وذلك لمكافحة الجريمة الدولية والتصدي لها. وكجزء من طبيعة ولايته الدولية المحايدة، يقوم الإنتربول بالتصدي للجريمة البيئية التي تعتبر جريمة دولية متفاقمة ومنظمة ومتشعبة، تشمل تدمير الأحياء البرية وتهريب المنتجات غير المشروعة والاتجار بها والتخلص من النفايات الإلكترونية السامة وقطع الأشجار غير المشروع وصيد الأسماك والاستغلال الموارد الطبيعية غير المشروعين.³

لمعرفة أهمية الدور الذي تقوم به منظمة الأنتربول في مجال مكافحة الجريمة الدولية البيئية، يسعى هذا الموضوع للإجابة على الإشكالية التالية: ما هو دور المنظمة الدولية للشرطة الجنائية في مواجهة الجريمة البيئية؟

تتم الإجابة على هذه الإشكالية من خلال البحث في اختصاص أجهزة الأنتربول في مكافحة الجريمة الدولية البيئية (المبحث الأول)، وكذا أدواته في مكافحة هذه الجريمة (المبحث الثاني).
المبحث الأول: اختصاص أجهزة الأنتربول في مكافحة جرائم البيئة.

³ - المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول)، دليل فرقة العمل الوطنية المعنية بالأمن البيئي، على الموقع

WWW.INTERPOL.INT، ص 03.

تعتبر المنظمة الدولية لشرطة الجنائية من قبيل المنظمات المتخصصة التي تهتم بالتعاون الدولي بين الدول الأعضاء في مجال مكافحة الجريمة البيئية⁴ وتعقب المجرمين، وهذا بفعل الدور الحيوي الذي تمارسه من خلال الهيكل التنظيمي لها.

المطلب الأول : أجهزة الإنتربول التي تضطلع بدور في حماية البيئة.

الفرع الأول: اختصاص الجمعية العامة للإنتربول في مكافحة الجريمة البيئية

تلعب الجمعية العامة للإنتربول دور بارز في مكافحة الجرائم البيئية وذلك يظهر من خلال التقرير الصادر عنها لمكافحة جرائم البيئة وكذا دراستها لتقارير السنوية ومن بين أهم التقارير ما يلي:

-القرارات:

إذ تضع الجمعية العامة في اعتبارها القرارات التالية المعتمدة سابقا والمتعلقة بمسائل أمن البيئة :

1-القرار AGN/ 61/RES/12 الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة 61 في دكا في 1992 وقررت بموجبه تكوين فريق عمل تحت رعاية الإنتربول وطلبت من الأمانة العامة إدراج مسألة الجرائم البيئية في جداول أعمال الاجتماعات الدولية الخاصة بالجرائم الاقتصادية التي تنظمها الأمانة العامة .

2-القرار AGN/62/RES/12 الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة الـ 62 في أوروبا عام 1993 بخصوص نقل النفايات الخطرة عبر الحدود .

3-القرار AGN/63/RES/12 الذي اعتمدته دورة الجمعية العامة الـ 63 في روما عام 1994 المتعلق باستخدام الرسائل البيئية ECO-MESSAGES⁵.

4-القرار AGN/62/RES/12 الذي قررت بموجبه تشكيل فريق عامل يعنى بالجريمة البيئية تحت رعاية الإنتربول.

5-القرار AGN/62/RES/5 الذي شجعت بموجبه البلدان الأعضاء على تشكيل جهاز شرطة يعنى بإنفاذ القانون و إجراء التحقيقات و إعداد الإحصاءات ذات الصلة بالجريمة البيئية .

6-القرار AGN/62/RES/6 الذي حثت بموجبه البلدان الأعضاء على ضمان اتخاذ تدابير كفيلة بمراقبة التجارة بأصناف الحيوانات و النباتات البرية وحياتها و الاتجار غير المشروع بها .

4- منتصر سعيد حمودة ،المنظمة الدولية للشرطة الجنائية ، الطبعة الأولى ، دار الفكر الجامعي ، مصر الإسكندرية ، 2008 ، ص 11 .

5 - قرار الجمعية العامة للإنتربول رقم 25، المؤرخ في 29/23 أكتوبر 1996، الدورة الـ 65 في أنطاليا ، المتضمن موضوع الجرائم البيئية -تكوين أفرقة عمل وطنية بشأن النفايات، الرمز AGN/65/RES/25 ، ص 65.

7-القرار 63/RES/12 AGN/ الذي طلبت بموجبه من المكاتب المركزية الوطنية الإبلاغ عن جميع القضايا الدولية المتعلقة بالجريمة البيئية وتبادل المعلومات ذات الصلة على أوسع نطاق ممكن في ما بينها ومع الأمانة العامة .

8-القرار 25/RES/65 AGN/ الذي طلبت بموجبه من المكاتب المركزية الوطنية تشكيل فريق عامل وطني يعنى بمشاكل النفايات.

9-القرار 03-RES-2010-AG الذي حث بموجبه البلدان الأعضاء والمنظمات الشريكة على دعم الإنتربول عن طريق تقديم المساهمات المالية الطوعية أو عن طريق إعارة موظفين متخصصين ،⁶ وأهابت بالمكاتب المركزية الوطنية إلى الاتصال بالأجهزة الوطنية المسؤولة و تشجيعها على المشاركة وتوفير الدعم .⁷

- و القرار رقم 07 المتضمن موضوع مشروع مذكرة تفاهم بين المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) والمركز الدولي لدراسة صون وترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم) وذلك باجتماع قدمته الجمعية العامة في 2017 إذ تقر بأن خيرات ومعارف الإنتربول و إيكروم يكمل بعضها الآخر وتفيد كلا الطرفين .⁸

-التقارير السنوية للإنتربول في مجال البيئة :

1-التقرير السنوي لعام 2017 الذي اقر أهداف العمل الشرطي على الصعيد العالمي ومن بينها الأهداف نجد الهدف السابع المتمثل في دعم الأمن البيئي و الاستدامة البيئية .⁹

2-التقرير السنوي لعام 2018 الذي اقر في البند السابع دعم الأمن البيئي .¹⁰

الفرع الثاني : اختصاص الأمانة العامة للإنتربول في مكافحة الجريمة البيئية

تمتلك منظمة الإنتربول عدة نشرات دولية تصدرها الأمانة العامة لهذه المنظمة بناء على طلب يقدم لها من المكاتب المركزية الوطنية للدول الأعضاء في المنظمة، وتتنوع هذه النشرات الدولية حسب مضمونها والهدف منها ، وكل هذه النشرات تعد من قبيل الوسائل الفنية التي يستخدمها الإنتربول في انجاز مهامه الموكلة إليه .¹¹

6 - قرار الجمعية العامة للإنتربول رقم 03، المؤرخ في 7/3 نوفمبر 2014 ،الدورة الـ 83 في موناكو ، المتضمن مواجهة الإنتربول للتهديدات الناشئة في مجال أمن البيئة ، الرمز AG/2014/RES/03 ،ص 01.

7 - قرار الجمعية العامة للإنتربول رقم 03 ، القرار السابق ، ص 01 .

8 - قرار الجمعية العامة للإنتربول رقم 07، المؤرخ في 29/26 سبتمبر 2017 ،الدورة الـ 86 في الصين ،المتضمن موضوع مشروع مذكرة تفاهم بيم منظمة الدولية لشرطة الجنائية (الإنتربول) والمركز الدولي لدراسة صون و ترميم الممتلكات الثقافية (إيكروم) ، GA/2017/86/RES/07 ،ص 01.

9 - التقرير السنوي لمنظمة الإنتربول لعام 2017 ،راجع الموقع الرسمي <http://www.interpol.int/ar> .

10 - التقرير السنوي لمنظمة الإنتربول لعام 2018،راجع الموقع الرسمي <http://www.interpol.int/ar> .

11 - منتصر سعيد حمود ، مرجع سابق ، ص 120 .

وقد أصدرت الأمانة العامة عدة نشرات منها الحمراء والبنفسجية وزرقاء لملاحقة أشخاص مطلوبين والتنبيه على الأساليب المتبعة في ارتكاب الجرائم البيئية. وقد أبدى الأمين العام للإنتربول العديد من الآراء في موضوع الجرائم البيئية منها ما يلي: قال الأمين للإنتربول رونالد ك. نوبل: "إن التصدي للتهديدات التي تشكلها الجريمة المنظمة عبر الوطنية على البيئة يقتضي ردا قويا وفعالا وابتكاريا من قبل أجهزة إنفاذ القانون على الصعيد الدولي من أجل حماية هذه الموارد الطبيعية ومكافحة الفساد...." وأضاف "إن أدوات الإنتربول وخدماته العالمية تصلح أيضا للتوعية بالجرائم عبر الوطنية التي ترتكب في أعالي البحار وعلى اليابسة..."¹²

وقال الأمين العام للإنتربول السيد يوغن شتوك وهو الأمين العام وقد عينته الجمعية العامة في نوفمبر 2014 "ترتكب الجريمة البيئية على نطاق واسع، وتجنّى منها مجموعات الجريمة المنظمة أرباحا بالمليارات، وهي تقوض في الآن نفسه سيادة القانون وتهدد الأمن الوطني"، وأضاف قائلا "يشكل النداء الذي وجهه الإنتربول إلى العموم تذكيرا بأن تقديم الفارين إلى العدالة جزء أساسي من التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون، وتخلف الجرائم البيئية تبعات عالمية تقتضي ردا عالميا"، كما صرح الأمين العام أيضا بأنه "شهد الاتجار بأحياء البرية ارتفاعا حادا في السنوات الأخيرة، ودر أرباحا غير مشروعة بالمليارات وببساطة، يستغل المجرمون الموارد البيئية القيمة غير مبالين بتبعات أفعالهم على كوكبنا"¹³،

وقال الأمين العام السيد جون سكانلون في كلمة ألقاها أمام الجمعية العامة للإنتربول التي حضرها 650 مندوبا و 141 بلدا :

"لا يمكن حماية أنواع الحيوانات و النباتات المعرضة للانقراض في العالم دونكم، دون أجهزة الشرطة، ويوجه هذا القرار إلى الذين يحاولون سلب البلدان مواردها الطبيعية إنذار شديد للهجة بأن أجهزة إنفاذ القانون على الصعيد العالمي تعترف بضرورة العمل سوية، بقيادة الإنتربول، لتقديم مرتكبي الجرائم الماسة بالبيئة إلى العدالة".¹⁴

المطلب الثاني: اختصاص أجهزة الإنتربول التي أنشأت خصيصا لمكافحة الإجرام البيئي .

تقوم منظمة الإنتربول على أجهزة متخصصة في مجال البيئة وذلك لتسهيل مهامها ووظائفها، والمتمثلة في المستشارون (الفرع الأول) والإدارة الفرعية للأمن البيئي (الفرع الثاني) وكذا لجنة التقيد بالقوانين البيئية وإنفاذها (الفرع الثالث).

¹² - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>، تاريخ الاطلاع.

¹³ - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>.

¹⁴ - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>.

الفرع الأول: اختصاص مستشارو الإنتربول في مكافحة الجريمة البيئية

يمكن لمنظمة الإنتربول أن تستعين بـ "مستشارين" لدراسة المسائل العلمية ودور المستشارين استشاري صرف¹⁵.

أولاً: التعريف بمستشاري الإنتربول.

وهم الخبراء المكلفون بدراسة المسائل العلمية، وفي هذا الإطار تنص المادة 34 من النظام الأساسي للإنتربول على أنه "يسمح لمنظمة الإنتربول الإستعانة برأي المستشارين في الأمور العلمية المتعلقة بمكافحة الجريمة المنظمة، وذلك حتى يتمكن من الوصول إلى الأهداف التي أنشئت من أجلها على نحو فعال".

يتم تعيين هؤلاء المستشارين حسب المادتين 35 و 37 من طرف اللجنة التنفيذية للمنظمة لمدة ثلاثة سنوات بناء على ما يملكونه من خبرات وكفاءات علمية من شأنها أن تزيد في فعالية المنظمة، بحيث يقتصر عملهم على إبداء المشورة لا غير، كما يجوز للجمعية العامة تنحية أي مستشار بقرار منها¹⁶.

ثانياً: دور مستشارين الإنتربول في مكافحة جرائم البيئة

عينت العديد من الفرق المكونة من خبراء متعددي التخصصات لمكافحة و منع الاتجار غير المشروع بالمنتجات البيئية وهي كتالي :

1-فريق الخبراء المعني بمنع الاتجار غير المشروع بالملتمكات الثقافية.

يتم سنويا تشكيل فريق خبراء متعدد التخصصات معني بالملتمكات الثقافية المسروقة لتقديم توصيات بغية منع الاتجار غير المشروع بالملتمكات الثقافية ، وهو يعمل كهيئة استشارية للمنظمة¹⁷.

2- الفريق العامل المعني بمكافحة صيد الأسماك غير المشروع.

يُعدّ الفريق العامل المعني بمكافحة الصيد غير المشروع منصة دولية لتعزيز التعاون وتبادل الخبرات في مجال مكافحة هذه الجريمة، من خلال تطوير أساليب شرطية مبتكرة. ويتعاون الفريق مع هيئات

¹⁵ - انظر المادة 34-القانون الأساسي للمنظمة الدولية لشرطة الجنائية ، إنتربول ونظامها العام ، ، ص 07.

¹⁶ - فنور حاسين، المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والجريمة المنظمة، مذكرة ماجستير ، ، جامعة الجزائر 1، كلية الحقوق ، السنة الجامعية 2012-2013 ، ص 49.

¹⁷ - منظمة الإنتربول ، استحداث وحدات وطنية لحماية التراث الثقافي أهمية استحداث وحدات وطنية متفرعة لمكافحة الجرائم التي تستهدف التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالملتمكات الثقافية، 2019 ، على الموقع : WWW.INTERPOL.INT ، ص 25.

الصيد والضرائب والجمارك، إضافة إلى الشرطة، القوات البحرية، وخفر السواحل، إلى جانب مؤسسات القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية، بهدف تنسيق الجهود للقضاء على الشبكات الإجرامية المتورطة في هذا النشاط غير القانوني. كما يساهم في دعم الدول الأعضاء عبر جمع وتحليل البيانات الاستخباراتية، وتبادل المعلومات مع الجهات الدولية المعنية بإنفاذ قوانين الصيد.¹⁸

3- الفريق العامل المعني بمكافحة الجرائم المتصلة بالغابات.

4- الفريق العامل المعني بمكافحة جرائم التلوث.

يُعتبر الفريق العامل المعني بمكافحة جرائم التلوث شبكة من الخبراء الدوليين الذين يقدمون المشورة والمساعدة في التحقيقات الجنائية والمشاريع المتعلقة بهذه الجرائم. كما يقوم الفريق بنشر أدلة التحقيق والتقارير التي تتناول مواضيع متنوعة مثل الأدلة الجنائية في جرائم التلوث، والتخلص غير القانوني من النفايات من المراكب، ودور أجهزة إنفاذ القانون في تقليل آثار تغير المناخ. بالإضافة إلى ذلك، يقوم الفريق بإطلاق العمليات والمشاريع، مما يتيح الاستفادة من خبرات أعضائه لدعم أجهزة إنفاذ القانون في مختلف أنحاء العالم.¹⁹

5- الفريق العامل المعني بمكافحة الجرائم الماسة بالأحياء البرية.

يتألف الفريق العامل المعني بمكافحة الجرائم التي تستهدف الأحياء البرية من مجموعة من الخبراء المتخصصين في هذا المجال. يقوم الفريق بتطوير الاستراتيجيات والمبادرات التي تدعم أجهزة إنفاذ القانون في التصدي لهذه الجرائم على المستوى الدولي. كما يتولى الفريق تنفيذ العمليات التي تهدف إلى القبض على مرتكبي الجرائم المتعلقة بالأحياء البرية، وضبط غنائم الصيد غير المشروع، وتفكيك الشبكات المنظمة المتورطة في هذه الأنشطة الإجرامية. بالإضافة إلى ذلك، يعمل الفريق بشكل وثيق مع أبرز الجهات المعنية بحماية الأحياء البرية ومع أجهزة إنفاذ القانون لتعزيز التأثير العالمي لمشاريع الفريق وعملياته.²⁰

الفرع الثاني: الإدارة الفرعية للأمن البيئي التابعة للإنتربول

18 - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

19 - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

20 - دليل فرقة العمل الوطنية المعنية بالأمن البيئي، دليل سابق ، ص 05 .

تعتبر الإدارة الفرعية للأمن البيئي التابعة للإنتربول جهازا مساعد لدول الأعضاء على إنفاذ القوانين البيئية²¹ حيث سنطرق في هذا الفرع إلى التعريف بالإدارة الفرعية للأمن البيئي التابعة للإنتربول و ندرس دورها في مكافحة الجرائم البيئية .

أنشئ برنامج الإنتربول لمكافحة الجريمة البيئية في عام 2009 كوحدة منفردة تركز أعمالها لمكافحة الجريمة البيئية بكل أشكالها ، ثم أعيدت هيكلة البرنامج في أكتوبر 2013 نتيجة لدعم البلدان لأعضاء و المجتمع الدولي ولما شهده من نمو مطرد ، ليصبح الإدارة الفرعية للأمن البيئي التابع للإنتربول.²²

تتمثل مهمة الإدارة الفرعية للأمن البيئي في مساعدة البلدان الأعضاء على إنفاذ القوانين و المعاهدات البيئية بفعالية على الصعيدين الوطني و الدولي لضمان استمرار المحافظة على البيئة العالمية و التنوع البيولوجي و الموارد الطبيعية ، وتعمل الإدارة الفرعية للأمن البيئي لبلوغ أهدافها على ما يلي:²³

تعزيز قدرات البلدان الأعضاء وتطويرها فيما يتعلق بالتصدي لمرتكبي الجرائم البيئية و التحقيق بشأنهم ثم القبض عليهم ومقاضاتهم ، وتتولى تنسيق القضايا و العمليات الدولية وقد أعدت الإدارة الفرعية المعنية بالأمن البيئي التابعة للإنتربول مجموعة من الأدلة العلمية بشأن إنفاذ القانون التي تعطي التوجيهات بشأن مختلف المهارات و الفنون التنفيذية التي قد تفيد العاملين في فرق العمل الوطنية، ويمكن للإدارة الفرعية للأمن البيئي أن تقوم بتشكيل فرق دعم التحقيقات وهي كالتالي :

فريق دعم التحقيقات: تألف أفرقة دعم التحقيقات عادة من أفراد شرطة ومحللين متخصصين في علوم الأدلة الجنائية والتحليل ولديهم كفاءات تقنية وخبرة في مجال مكافحة الجريمة، ينتمون إلى الإنتربول

البلدان الأعضاء أو جهات شريكة خارجية، ويمكن تشكيل هذه الفرقة وتجهيزها بالمعدات وإيفادها إلى البلدان المعنية في أيام معدودة لتوفير رد سريع وحاسم، وتتكيف تشكيلة هذه الفرقة مع طبيعة الجريمة واحتياجات التحقيق ومتطلبات البلد العضو المعني ويمكن إيفادها لدعم جميع أشكال التحقيقات الجنائية، الدعم الذي تقدمه هذه الفرقة يمكن أن يشمل ما يلي:²⁴

1- توفير إرشادات في مجال التحقيق وإسداء المشورة التقنية؛

21 - نفس الدليل، ص 05.

22 - نفس المرجع، ص 05.

23 - منظمة الإنتربول، أفرقة دعم التحقيقات، 2017، على الموقع www.interpol.int الأمانة العامة للإنتربول . environmentalcime@interpol.int

24 - منظمة الإنتربول، أفرقة دعم التحقيقات، 2017، على الموقع www.interpol.int الأمانة العامة للإنتربول . environmentalcime@interpol.int

2- تحليل بيانات الاستخبار الجنائي (بيانات الاتصالات الهاتفية والسجلات المالية والشبكات الإجرامية)

3- تحليل الأدلة الجنائية الرقمية للمعدات الإلكترونية المضبوطة.²⁵

4- تحديد وتحليل البصمة الوراثية للسلع المضبوطة (الأحياء البرية ومنتجات الأخشاب) ؛

5- توفير دعم لغوي وتقني أثناء استجواب المشبوهين والضحايا؛

6- البحث في قواعد البيانات عن الكيانات التي كشف عنها أو العناصر التي ضبطت خلال أحد التحقيقات (أشخاص، شركات، مركبات، سفن، وثائق هوية، أسلحة نارية)؛

7- توفير المساعدة في مجال تقنيات التحقيق المتطورة من قبيل عمليات التسليم المراقب؛

8- توفير الخبرة في مجالات الجريمة المتخصصة كغسل الأموال.²⁶

ويمكن لأي من المكاتب المركزية الوطنية أن يطلب، بالأصالة عن نفسه أو بالنيابة عن جهاز وطني آخر، إيفاد فريق لدعم التحقيقات عبر إحالة رسالة إلى الإدارة الفرعية للأمن البيئي في الأمانة العامة للإنتربول، ولتحديد إمكانية تقديم المساعدة وتشكيله الفريق المعني بشكل أفضل، ينبغي أن يتضمن هذا الطلب المعلومات التالية:

- التواريخ المقترحة ومكان إيفاد الفريق،

- تفاصيل عن القضية المعنية، ولاسيما رقم الملف والجهاز المشرف عليها،²⁷

الفرع الثالث: لجنة الامتثال للقوانين البيئية وإنفاذها.

تعتبر لجنة التقيد بالقوانين البيئية وإنفاذها كمجموعة استشارية إستراتيجية للإنتربول وتقوم بتنفيذ المشاريع الخاصة بمنع الجريمة البيئية للإنتربول حيث سنطرق في هذا الفرع إلى التعريف بالجنة الامتثال للقوانين البيئية و إنفاذها التابعة للإنتربول و ندرس دورها في مكافحة الجرائم البيئية .

أولاً: التعريف بالجنة الامتثال للقوانين البيئية وإنفاذها

تتألف لجنة الامتثال بالقوانين البيئية وإنفاذها من مسئولين على المستوى التنفيذي، وصناع القرار من الدول الأعضاء للإنتربول²⁸. تشكلت في البداية عام 1992 بعد أن تطورت في هيكلتها و أهدافها

²⁵ - منظمة الإنتربول، أفرقة دعم التحقيقات، 2017 ،على الموقع www.interpol.int الأمانة العامة للإنتربول environmentalcime@interpol.int .

²⁶ - منظمة الإنتربول، أفرقة دعم التحقيقات، 2017 ،على الموقع www.interpol.int الأمانة العامة للإنتربول environmentalcime@interpol.int .

²⁷ - دليل فرقة العمل الوطنية المعنية بالأمن البيئي، دليل سابق، ص 05 .

²⁸ , ENVIRONMENTAL SECURITY STRATEGIC PLAN 2017-2020 , Interpol -
WWW.INTERPOL.INT.

حيث تساعد الإنتربول في تحديد الأولويات، وترتيبها وفي التصدي للاتجاهات الناشئة في الجريمة البيئية. وتشكل اللجنة أيضا منبرا يتقاسم عبره موظفو أجهزة الإنفاذ القانون الخبرات والتجارب ويتباحثون بالاستراتيجيات الجديدة.²⁹

ثانيا : دور لجنة الامتثال للقوانين البيئية وإنفاذها في مكافحة جرائم البيئة.

تسعى هذه اللجنة إلى رصد ما يستجد ويبرز من مسائل في مجال التحقيقات بشأن الجريمة البيئية و إلى إيجاد حلول لها ، وتتولى ثلاثة أفرقة عاملة تابعة للجنة المهمة العامة لهذه اللجنة بتركيز الخبرات على جريمة صيد الأسماك غير المشروع و جريمة التلوث و جريمة الماسة بالأحياء البرية.³⁰ وتعمل اللجنة على تنفيذ المشاريع وصياغة السياسات فيما يتعلق بمنع وقمع الجرائم البيئية والانتهاكات و الخروقات وتدعم اللجنة المحققين الجنائيين المتخصصين و الخبراء في جميع أنحاء العالم للعمل على الحد من التهديدات التي تصاحب الجرائم البيئية.³¹

المبحث الثاني : أدوات الإنتربول في مكافحة الجرائم البيئية.

تمتلك منظمة الإنتربول العديد من وسائل العمل الفنية لمكافحة جرائم البيئة، تستخدمها لتسهيل انجاز مهامها الموكلة إليها وللمساعدة في مجال التحقيقات وتعقب المجرمين البيئيين وتسليمهم وفقا لخطط وضوابط يعتمدها خبراء مختصون، وتتمثل هذه الوسائل في النشرات الدولية و المشاريع والعمليات.

المطلب الأول: النشرات.

ومجموعة نشرات الإنتربول المرمزة اللون تشمل نشرات حمراء تصدر بحق الفارين ونشرات زرقاء لجمع المعلومات عن المشبوهين، ونشرات بنفسجية لتوفير معلومات عن أسلوب إجرامي، ونشرات خضراء لإحالة تنبيهات وبيانات استخبارات بشأن مجرمين يرجح أن يعيدوا ارتكاب جرائمهم في بلدان أخرى، ونشرات صفراء للمساعدة على العثور على أشخاص مفقودين.

الفرع الأول: النشرة الحمراء.

²⁹ Ibid.-

³⁰ دليل فرقة العمل الوطنية المعنية بالأمن البيئي، الدليل السابق، ص5.

³¹ - 25 p, Op.Cit, ENVIRONMENTAL SECURITY STRATEGIC PLAN 2017-2020, Interpol

هي طلب يوجّه إلى أجهزة إنفاذ القانون في جميع أنحاء العالم لتحديد مكان شخص مطلوب من قبل بلد أو محكمة دولية واعتقاله مؤقتاً بانتظار تسليمه أو ترحيله أو اتخاذ إجراء قانوني مماثل³². وهي تصدر بحق الفارين المطلوبين إما للمحاكمة أو لتنفيذ عقوبة في البلد الذي أصدر مذكرة توقيف. ويعمّم الإنتربول النشرات الحمراء بناء على طلب بلد عضو، ويجب أن تمتثل للقانون الأساسي للمنظمة وأنظمتها. وكل يوم، تُلغى في المتوسط تسع نشرات حمراء للإنتربول بسبب توقيف الفارّ المستهدف أو تسليمه أو استسلامه. وبالتالي فالنشرة الحمراء هي إحدى أدوات الإنتربول الرئيسية لتتبع الفارين، وهي تنبيه إلى جميع البلدان يُطلب فيه تحديد مكان شخص مطلوب وتوقيفه مؤقتاً في انتظار تسليمه.

الفرع الثاني: النشرة الدولية البنفسجية.

يصدر الإنتربول نشرات بنفسجية لجميع البلدان الأعضاء للتحذير من أساليب العمل والأشياء وطرق الإخفاء التي يستخدمها المجرمون وطلب معلومات عن الجرائم للمساعدة في التحقيقات والملاحقات القضائية، ويمكن استخدامها تحديداً بشأن الجرائم التي تستهدف الأعمال الفنية والتراث الثقافي³³، وكعينة من النشرة الدولية البنفسجية نجد صدور أربع نشرات بنفسجية في عام 2018 لتنبيه الشرطة في أنحاء العالم إلى أساليب إجرامية في قطاع صيد الأسماك، وتناولت إحدى هذه النشرات الاستخدام الاحتيالي لسجلات دولة العلم لسفن الصيد، وصدرت النشرات الثلاثة الأخرى لتوفير معلومات عن الأجناس المحمية³⁴.

المطلب الثاني: المشاريع والعمليات.

يعمل الإنتربول على تحديد الأساليب الإجرامية التي يتبعها مرتكبو الجرائم البيئية مع كامل القطاع³⁵ المختص، حيث يعمل هذا الأخير على تفكيك العديد من الشبكات الضالعة في هذه الجريمة وعلى ضبط أطنان من المنتجات غير المشروعة والتي تشكل مصدر قلق عالمي³⁶ وذلك بفعل المشاريع والعمليات المقدمة وهذا ما سنتطرق إليه في الفروع التالية من هذا المطلب، في الفرع الأول مشاريع الإنتربول في مجال مكافحة الجرائم البيئية أما الفرع الثاني سنتناول عمليات الإنتربول في مجال مكافحة الجرائم البيئية.

³² - يورغن شتوك، الأمين العام للإنتربول، "تقديم الفارين إلى العدالة جزء أساسي من التعاون الدولي في مجال إنفاذ القانون"،

مقال منشور على الموقع: <https://www.interpol.int/ar/1/1/2019/10>

³³ - منظمة الإنتربول، استحداث وحدات وطنية لحماية التراث الثقافي أهمية استحداث وحدات وطنية متفرعة لمكافحة الجرائم التي تستهدف التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، المرجع السابق، ص 25.

³⁴ - التقرير السنوي لمنظمة الإنتربول لعام 2018، المرجع السابق، ص 17.

³⁵ - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

³⁶ - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

الفرع الأول: مشاريع الأنتربول لحماية البيئة.

1-مشروع PREDATOR .

يعمل هذا المشروع منذ إنطلاقه في عام 2010 على تعزيز قدرة أجهزة إنفاذ القانون على حماية القطط الكبيرة والأحياء البرية الأخرى في آسيا. فهذه القطط الكبيرة تتعرض للقتل نظراً لما يتمتع به فراؤها من قيمة عالية في السوق السوداء وبفعل الطلب على الأعضاء في جسمها لتركيب الأدوية التقليدية والاستخدامات أخرى.

يساعد مشروع PREDATOR الدول على تنظيم العمليات عبر الوطنية، وعلى جمع بيانات الاستخبار، كما ويوفر الدعم اللازم في التحقيقات، ويصل بين أجهزة إنفاذ القانون والمنظمات الدولية وغير الحكومية بهدف سوق الصيادين غير المشروعين والأفراد في عصابات التهريب إلى العدالة.

2-مشروع WISDOM .

من ضحايا الصيد غير المشروع الأفيال ووحيد القرن، وذلك طمعاً بعاجها وقرونها. فيجري مثلاً نحت العاج ليُباع كقطع أثرية، بينما يتم طحن قرن وحيد القرن ليُستخدم في تركيب الأدوية التقليدية.

يدعم مشروع WISDOM البلدان الأعضاء في صونها لأنواع الحيوانات القيّمة هذه، وفي سعيها إلى القضاء على الشبكات الإجرامية الضالعة في صيد الأفيال ووحيد القرن. أدت العمليات المنسقة في إطار مشروع WISDOM حتى الآن إلى توقيف أكثر من 1100 شخص، وضبط أطنان من العاج الخام ونحو 50 ألف غرض من العاج المنحوت. وتتخطى معدلات إدانة الموقوفين نسبة 80 بالمئة.

-عملية 30 يوماً من العمل (2017) في خلال شهر جوان 2017 ، أسفرت عملية نفذت على الصعيد

العالمي بقيادة الإنتربول و مشاركة 61 من البلدان و أجهزة إنفاذ القانون الإقليمية الشريكة عن³⁷ كشف آلاف الأنشطة غير المشروعة التي تسببت بتلوث بحري بالغ ، وسلطت النتائج الأولية للعملية الضوء على مدى توسع جريمة التلوث البحري في العالم و كشفت أكثر من 3000 من هذه الجرائم في إطار 17000 عملية تفتيش وشارك في هذه العملية أكثر من 200 من أجهزة إنفاذ القانون و كانت النتيجة أن اكتشفت الشرطة 664 حالة اشتملت إما على مواقع أو على حالات تجارة غير مشروعة . وقد بلغ مجموع النفایات غير المشروعة 1.5 مليون طن وأفادت السلطات أن 483 شخصا و 264 شركة ارتكبوا الجرائم و المخالفات المتصلة بالنفایات حيث تبين أن الجرائم من قبيل تصريف

³⁷ - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

النفائات غير المشروعة في البحار أو الأنهار أو في المناطق الساحلية قد ارتكبت بشكل رئيسي لتفادي تسديد تكاليف التقيد بالقوانين البيئية.³⁸

2-عملية pandora (التحرك الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية) نفذت هذه العملية في نوفمبر 2016 وشارك فيها 18 جهازا وطنيا من أجهزة إنفاذ القانون و الإنترنت و اليوروبول ومنظمة الجمارك العالمية و اليونسكو ، ركزت العملية على مسائل تدمير الممتلكات الثقافية (المغمور بالمياه والموجودة على اليابسة) والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية (مع التركيز بشكل خاص على البلدان التي تدور فيها الصراعات) والسرقة الثقافية وذلك لمعرفة المزيد عن الجماعات الإجرامية الضالعة في هذا المجال وتبيان الصلات المحتمل وجودها بين الجماعات الإجرامية ومجالات إجرامية أخرى ، وقام أفراد الشرطة بالتحقق من 48588 شخصا و29340 سيارة و50 سفينة وذلك في إطار إجراءات نفذت بالتنسيق مع جهات أخرى مثل الجمارك و وزارات الثقافة و الكنيسة وأثمرت العملية عن ضبط 3561 قطعة شملت أعمالا فنية و ممتلكات ثقافية، كان نصفها تقريبا من القطع الأثرية و اعتقلت الشرطة 75 شخصا وفتحت 92 تحقيقا جديدا.³⁹

مشروع التلوث البحري يتصدي هذا المشروع للخطر المتنامي المتمثل بالانتهاكات المتعلقة بالتلوث البحري ، لاسيما منها التصريف غير المشروع للقمامة و الزيوت من المراكب على يد أشخاص يهتمهم أن يتجنبوا كلفة الامتثال للتشريعات البيئية فتصريف الزيوت في البحر بشكل غير المشروع يعفي هؤلاء الأفراد من تكبد التكاليف المتعلقة بمعدات ترشيح الزيت وضبط تصريفه ، بينما يجنبك رمي القمامة في المحيط تكاليف معالجة القمامة و إعادة تدويرها ، لكن المشكلة تكمن في أن بعض المخلفات البلاستيكية.⁴⁰

مشروع psyche (منظومة حماية التراث الثقافي) كان الهدف من هذا المشروع الذي أنجز في عام 2018 ، هو تحديث لقاعدة بيانات الإنترنت للأعمال الفنية المسروقة لتصبح أكثر فائدة للبلدان الأعضاء وفي الوقت نفسه زيادة حجم المعلومات عن الأعمال المسروقة ، وبعد التغيير الجذري الذي أجري على آلية تسجيل المعلومات ، أصبحت النسخة الجديدة لقاعدة البيانات تسمح بتعميم المعلومات المتعلقة بالأعمال الفنية المسروقة في العالم أجمع بشكل أسرع وفي إطار هذا المشروع جرى تحسين قاعدة البيانات من الناحية التقنية ليتسنى بالأعمال الفنية المسروقة ، و إجراء تقصي أكثر دقة من خلال برمجية البحث عن الصور و بزيادة تبادل المعلومات عن الأعمال الفنية المسروقة

38 - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترنت) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>.

39 - منظمة الإنترنت ، استحداث وحدات وطنية لحماية التراث الثقافي أهمية استحداث وحدات وطنية مقترعة لمكافحة الجرائم التي تستهدف التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، المرجع السابق، ص 22.

40 - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنترنت) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>.

بين البلدان الأعضاء تسهل الصيغة المحدثة لقاعدة البيانات تقصي الممتلكات الثقافية المسروقة وتعزز فرصة العثور على الأعمال المسروقة وحظي هذا المشروع بتمويل من 15 بلداً أوروبياً وأشرفت عليه وحدة حماية التراث الثقافي التابعة لجهاز الدرك الإيطالي عن طريق المكتب المركزي الوطني في روما. مع العلم أن قاعدة بيانات الإنترنت لأعمال المسروقة التي أنشئت في عام 1995 هي أهم أداة على الصعيد الدولي حيث تتضمن معلومات عن أكثر من 50000 قطعة فنية وردت من 134 بلداً ويجري تقصّيها نحو 60000 مرة سنوياً،⁴¹ ويستخدم معيار Object ID الدولي لوصف الممتلكات الثقافية بمفردات بسيطة غير تقنية يمكن أن يفهمها المتخصصون وغير المتخصصين على حد سواء.⁴²

الفرع الثاني: عمليات الإنترنت.

1-عملية INFRA لتحديد مكان الفارين⁴³.

تجمع عملية INFRA عملية دولية لتطويق واعتقال الفارين) بين موظفي إنفاذ القانون من جميع أنحاء العالم لتحديد مكان المجرمين الذين فروا من ولايتهم القضائية الوطنية واعتقالهم. تركز العملية التي ينظمها الإنترنت على الحالات الخطيرة، من ضمنها الفارين المطلوبين لارتكابهم جرائم مثل جريمة القتل، والاعتداء الجنسي على الأطفال، وتهريب المهاجرين، والاحتيايل، والفساد، والاتجار بالمخدرات، والجرائم البيئية وغسل الأموال. ويعمل موظفون من بلدان مختلفة معاً في غرفة عمليات خاصة، مما يتيح لهم العمل على قضاياهم الخاصة باستخدام قواعد بيانات الإنترنت وأدوات وخدمات أخرى. يتيح هذا الإعداد لهم استغلال الاتصالات والمعارف التي يملكونها كل منهم عن نظامه القضائي الجنائي الخاص. تساهم مبادئ العمل الجماعي والتعاون الدولي الداعمة لمفهوم INFRA بشكل كبير في نجاحها. إذ أنه منذ أن أطلقت عملية INFRA في عام 2009، أسفرت عملياتها السنوية عن وجود مجموع 1000 فاري تم تحديد مكانهم أو أُلقي القبض عليهم.

41 - منظمة الإنترنت، استحداث وحدات وطنية لحماية التراث الثقافي أهمية استحداث وحدات وطنية متفرعة لمكافحة الجرائم التي تستهدف التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، المرجع السابق، ص22. -- معيار Object id: هو معيار التعرف على الأعمال الفنية باعتباره المعيار الدولي لتسجيل الحد الأدنى من البيانات عن الممتلكات الثقافية المنقولة من أماكنها - لمزيد من المعلومات راجع - Object id- INTERPOL - <http://www.interpol.int> -

42 - منظمة الإنترنت، استحداث وحدات وطنية لحماية التراث الثقافي أهمية استحداث وحدات وطنية متفرعة لمكافحة الجرائم التي تستهدف التراث الثقافي والاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، المرجع السابق، ص22.

⁴³ <https://www.interpol.int/ar/2/8>

وفي عام 2014، أطلقت منظمة الإنتربول وفقا لعملية Infra-Terra حملة تفتيش أولى للبحث عن أشخاص متهمين بارتكاب جرائم بيئية بلغ عددهم 139، وتمكنت من إيقاف جزء كبير منهم ، وما تسعى منظمة الإنتربول اليوم إلى تحقيقه هو قيام الدول بإدراج الجرائم البيئية في قوانينها الجنائية

44.

وترمي عملية Infra – Red للعثور على الفارين المطلوبين على الصعيد الدولي وتوقيفهم – النشرات الحمراء- إلى تحقيق أربعة أهداف رئيسية :

أ-تعزيز تبادل المعلومات على الصعيد العالمي عن أماكن وجود الفارين المطلوبين في جرائم خطيرة الذين يعتقد أنهم يعيشون خارج بلدانهم وذلك من أجل التأكد من مكان وجودهم ومن وضعهم .

ب-تحسين إقامة الشبكات بين المحققين و الوحدات المتخصصة في شؤون الفارين .

ج-زيادة عدد نشرات الإنتربول و تعاميمهم (التنبيهات التي تصدرها أجهزة إنفاذ القانون) المتعلقة بالمطلوبين الفارين المتورطين في جرائم خطيرة .

د-تحسين نوعية البيانات المخزنة في قواعد بيانات الإنتربول للأشخاص الفارين .

وفي هذا السياق ، ينفذ الإنتربول عملية Infra مركزا على مجالات مختلفة من الجرائم كل عام والتي من بينهما في عام 2014 جرائم البيئة .⁴⁵

حيث كانت النتائج كالتالي في شهر ديسمبر و جانفي 2018 :

- اعتقل أكثر من 536 من الأشخاص الفارين المطلوبين في إطار عمليات INFRA .

- تحديد مكان 330 أشخاص آخرين .

-عملية kayj ركزت هذه العملية على الاتجار غير المشروع بالطيور، عثر كذلك على عدد من الحيوانات و النباتات الأخرى كالسلاحف والأسماك و عاج الفيلة....وقد أطلقت هذه العملية للتصدي للاتجار المتفاقم عبر الحدود بالطيور البرية المربية في الأسر والطيور البرية الطليقة و بيضها ، حيث حظيت هذه العملية بدعم من إدارة البيئة و الأغذية و الشؤون الريفية في المملكة المتحدة ووزارة البيئة⁴⁶

الكندية، و نفذت بين أفريل و جويلية 2012 و تولى تنسيقها برنامج الإنتربول لمكافحة الجريمة البيئية في مقر الأمانة العامة ولا تزال نتائج هذه العملية قيد الإعداد حاليا ، وستستخدم لاستخراج

44 - مناخ جديد يشجع منظمة "إنتربول " على مطاردة مرتكبي جرائم بحق البيئة على موقع إذاعة MCD مونت كارلو الدولية ، على الرابط www.mc-doualiya.com.

45 - منظمة الإنتربول ، عملية INFRA ، جوان 2018 ، الأمانة العامة الإدارة الفرعية لدعم التحقيقات بشأن الفارين ، على الموقع www.interpol.int ، تاريخ اطلاق (22:30، 2020/07/16).

46 - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>.

و تحليل معلومات الاستخبار بغية الاستفادة منها لتنفيذ عملية مقبلة حيث شارك فيها العديد من الدول.

عملية **Costa** تعتبر هذه العملية من أكبر العمليات الدولية من نوعها استهدفت الإجرام الماس بالحياة البرية في إفريقيا قام الإنتربول بتنسيقها شارك في سلسلة مراحل هذه العملية عناصر من أجهزة الشرطة و الهيئات الوطنية المعنية بالحياة البرية و الجمارك ووكالات الاستخبار الوطنية من ستة بلدان هي إثيوبيا و أوغندا و بوروندي و تنزانيا و رواندا و كينيا ولا تزال النتائج النهائية لهذه العملية في طور التجميع .

عملية **baba** نفذت في نوفمبر 2008 و أدت إلى اعتقال ما يقارب من 60 شخص وضبط طن من عاج الفيلة المحظورة على أثر جهود منسقة بذلت في أوغندا و زامبيا و غانا و الكونغو وكينيا .

10-عملية (2015) **Amazonas II** استهدفت هذه العملية التجارة غير المشروعة بالأخشاب في أمريكا الجنوبية و الوسطى ، وتكللت بضبط أخشاب تقدر قيمتها ب 47 مليون دولار و توقيف 328 شخصا.⁴⁷

11-عملية (2015) **log** استهدفت هذه العملية التجارة غير المشروعة بأخشاب في غرب إفريقيا، و تكللت بضبط ما تقدر قيمته ب 90 مليون دولار من خشب الورد وتوقيف 21 شخصا من الضالعين في التجارة غير المشروعة بهذا النون من الأخشاب.⁴⁸

12-عمل (2014) **putumayo** قادت الوزارة العامة في بيرو هذه العملية التي استهدفت قطع الأشجار غير المشروعة و مواقع التعدين غير المشروع على طول الحدود بين بيرو و كولومبيا و البرازيل و قدرت الضبطيات الناتجة عن هذه العملية بنحو 20 ألف متر مكعب من الأخشاب و تناهز قيمتها نحو 31 مليون دولار.⁴⁹

13-عملية (2014) **spindrift** استهدفت هذه العملية التجارة عبر الوطنية غير المشروعة بأذن البحر (حلزون البحر) عبر تبادل المعلومات وبيانات الاستخبار بين سبعة بلدان هي أستراليا وكندا ونيوزيلندا والنرويج و جنوب إفريقيا و المملكة المتحدة و الولايات المتحدة الأمريكية وخرجت الأجهزة المشاركة في هذا بالتوصيات لتحسين عمليات الإبلاغ و الرصد و الإجراءات الميدانية.

14-عملية سفينة **uthaiwan** صادرت الإنتربول مع السلطات التايلاندية في ساحل فوكيت (تايلاند) سفينة **uthaiwan** الضالعة في أنشطة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم ،

47 - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

48 - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

49 - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

وبناء على طلب السلطات التايلندية أوفد الإنتربول إلى فوكيت فريقاً لدعم التحقيقات لمساعدة السلطات الوطنية على إجراء تحقيقها الخاص بعد اعتراض السفينة وقدم خبراء الإنتربول توجيهات تقنية بشأن معدات الاتصالات و الملاحة المحمولة على متن السفينة لكفالة جمع بيانات التحقيق بطريقة وافية وتعاون الإنتربول في سياق هذه العملية مع oceanmind وهي منظمة غير ربحية.⁵⁰

15- عملية LEAD تم إجراؤها تحت مشروع LEAF للإنتربول في كوستاريكا و فنزويلا ، وقد أدى ذلك إلى مصادرة 292000 متر مكعب من الأخشاب و المنتجات الخشبية ، أي ما يعادل حمولة 19500 شاحنة (بقيمة 40 مليون دولار أمريكي).⁵¹

2-عملية (2015) Worthy II

استهدفت هذه العملية الاتجار بالعاج في أفريقيا وأسفرت عن اعتقال 376 شخصاً وضبط 4.5 أطنان من عاج الفيلة وقرون وحيد القرن. كما أننا قمنا بإيفاد الأفرقة المتخصصة للمساعدة في التحقيقات مع 25 مجموعة إجرامية ضالعة في التجارة غير المشروعة.⁵²

3-عملية (2015) Paws II (حماية أنواع الأحياء البرية الآسيوية)

تم في هذه العملية ضبط أكثر من 13 طناً من المنتجات المصنعة من نحو ألف من آكلات النمل، وهي منتجات يُقدر أن قيمتها المتداولة في أسواق الشوارع تجاوزت مليوني دولار. وسعت عملية Paws II إلى تمتين التواصل وتعزيز تبادل بيانات الاستخبار بين الدول من خلال التحقيقات السيبرية، وتحليل البصمة الوراثية، وأنشطة إنفاذ القانون المشتركة التي تضم أجهزة الشرطة والجمارك والهيئات المعنية بالأحياء البرية.

4-عملية (2017) Thunderbird

هي عملية عالمية تصدت للاتجار غير المشروع بالأحياء البرية والأخشاب، وأدت إلى تحديد هوية نحو 900 مشتبه به وإلى 1300 ضبطية من المنتجات غير المشروعة قُدرت قيمتها بنحو 5.1 مليون دولار. شارك في العملية موظفون من أجهزة الشرطة والجمارك والوكالات الحدودية والهيئات المعنية بالبيئة والأحياء البرية والغابات من 49 دولة وإقليماً، وتكللت العملية بمجموعة من الضبطيات.⁵³

5- عملية (2018) thunderstorm استهدفت هذه العملية الضالعين في التجارة غير المشروعة بالأحياء البرية والأخشاب ، وأدت إلى تحديد هوية نحو 900 مشتبه به و إلى 1300 ضبطية من

50 - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

51 - كريستان نيلمان وآخرون ، المرجع السابق ، ص 90.

52 <https://www.interpol.int/ar/2/8>

53 <https://www.interpol.int/ar/2/8>

المنتجات غير المشروعة قدرت قيمتها بنحو 5.1 مليون دولار ، شارك في العملية موظفون من أجهزة الشرطة والجمارك و الوكالات و الهيئات المعنية بالبيئة و الأحياء البرية و الغابات من 49 دولة و إقليميا وتكللت العملية بمجموعة من الضبطيات.

6-عملية (2019) thunderball بتنسيق مع الإنتربول و منظمة الجمارك العالمية في فترة من 4 إلى 30 جويلية أسفرت هذه العملية التي استندت إلى معلومات استخباراتي عن كشف مسالك إجرامية ساخنة في وقت مبكر ، ما مكن أفراد الأجهزة الحدودية و الشرطة و البيئية من ضبط منتجات لأحياء البرية المحمية من السنوريات الكبيرة و القروود العليا الحية إلى الأشجار المقطوعة بشكل غير مشروع و الكائنات المائية ، حيث تشمل الضبطيات على الصعيد العالمي ما يلي 23 من القروود العليا ، 30 من السنوريات الكبيرة و كميات كبيرة من أعضاء الحيوانات ، 440 قطعة من أنياب الفيلة و قطعاً أخرى من العاج يبلغ وزنها 545 كيلو غرام ، 5 قرون لوحيد القرن ، أكثر من 4300 طائر ، حوالي 1500 من الزواحف الحية و نحو 10000 من السلاحف البرية والبحرية ، 2550 متر مكعباً من الأشجار المقطوعة بشكل غير مشروع و أكثر من 2600 نبتة.⁵⁴

الخاتمة:

تم التوصل من خلال هذا البحث إلى أنه، نظرا لخطورة الجريمة الدولية البيئية وتأثيرها السلبي الكبير على البيئة، فقد تدخلت منظمة الإنتربول وأدرجت ضمن مجالات اختصاصها مكافحة الجريمة البيئية ولتحقيق ذلك، أدرجت مهمة مكافحة هذه الجرائم ضمن إختصاصات مختلف أجهزتها، بل و خلقت أجهزة خصيصا لتضطلع بهذه المهمة. كما أوجدت المنظمة آليات للتصدي لهذه الجرائم ومتابعة مرتكبيها وكذا مساعدة الدول على مواجهتها.

ومن خلال تحليلنا لدور الإنتربول في مكافحة الجرائم البيئية العالمية سواء على المستوى العالمي أو الإقليمي أو المحلي انتهينا إلى النتائج التالية :

- تعتمد منظمة الإنتربول في مكافحة الجريمة البيئية على مجموعة من الأجهزة منها ما يعد من قبيل الأجهزة التي تضطلع بدور حماية البيئة إلى جانب وظائفها الأخرى و المتمثلة في الجمعية العامة والأمانة العامة و المكاتب المركزية الوطنية التي تحتوى بدورها في كل مكتب من دول الأعضاء على فرق العمل الوطنية المعنية بالأمن البيئي و كذلك المكاتب الإقليمية .

- كما تعتمد المنظمة على أجهزة أخرى أنشأت خصيصا لمكافحة الإجرام البيئي و المتمثلة في المستشارين التي تحتوي على فرق مكونة من خبراء متعددي التخصصات لمكافحة الجرائم البيئية

⁵⁴ - الموقع الرسمي للمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) على الرابط <http://www.interpol.int/ar>

وكذا الإدارة الفرعية للأمن البيئي و التي تحتوي على فرق دعم التحقيقات ، وكذا لجنة الامتثال للقوانين البيئية.

- تعتمد المنظمة الدولية لشرطة الجنائية في ممارسة اختصاصها المتعلقة بمكافحة الجرائم البيئية و الحد منها على إستراتيجية عمل و المتمثلة في الإستراتيجية الفنية و التي تشمل النشرات الدولية على اختلاف ألوانها وأهدافها وكذلك المشاريع والعمليات .

وعلى ضوء هذه النتائج يمكن تقديم الاقتراحات التالية :

- دعم التعاون الفني و العلمي و التدريبي و التكنولوجي بين كل من المنظمة الدولية للشرطة الجنائية والدول الأعضاء والمنظمات الدولية في المجال البيئية.

- صياغة اتفاقية عالمية بشأن الجريمة الدولية البيئية تشتمل على تحديد دقيق وواسع للأفعال التي تشكل جريمة بيئية.

-التعاون بين منظمة الأنتربول والمنظمات الدولية الاقليمية في مجال تبادل المعلومات وكذلك مع المحكمة الجنائية الدولية.